شبهات حول الرواة في مصادر السنّة المعتمدة
(قراءة نقديّة)

Misconceptions about the narrators in the Sunna sources

" A critical review "

حميد قوفي *

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، قطر، g.abdulhamid@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/11/22 تاريخ القبول: 2020/12/13 تاريخ: النشر: 2021/01/20

الملخص:

لم يغادر المستشرقون مواقعهم الفكرية عن أمتنا، ولئن رحل منهم عظماؤهم، فإن تراثهم ما زال ينحت منه من خلفهم جماعة من المستشرقين ويقتات منه نخب من الحداثيين وغيرهم، وإن مما ورّثوه: نقدهم للتراث الإسلامي، ومنه نقدهم لرواة الحديث باعتبارهم المدخل الأول للسنّة النبوية بهدف تفكيكها وإقصائها وزحزحة مصدريتها، وهي المرجعيةُ لهذه الأمة، ومصدرُ وَعْيها.

ويأتي هذا البحث للرد على الشبهات حول بعض الرواة، وأخص منها بالبيان الشبهات المثارة حول أبي هريرة رضي الله عنه، ثم عن سائر الرواة بشكل عام. وقد سلكت في معالجة الموضوع المنهج النقدي لدحض تلك الشبهات، بأسلوب أحسب أنه مناسب وغير مكرر في الجملة. وقد توصل البحث إلى نتائج حاسمة- فيما أحسب- إذ حقق المراد من هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: شبهات، الرواة، مصادر السنة، قراءة نقدية.

* المؤلف المرسل

Abstract:

The orientalists never changed their stance regarding the Muslim Ummah since their first encounter. Even after the departing of their prominent scholars, the intellectual heritage they left behind is still the main source for many modernists for use and reference. Among their heritage is their criticism of the Islamic tradition and more precisely the narrators of the Sunna and the tradition of the prophet (peace be upon him). The focus was motivated by the goal to discredit the value for the Sunna and its legislative authority; given its high esteem and centrality for the Ummah as a source of conscious and morals.

This research comes to refute some of the misconceptions related to the narrators of the prophetic tradition and specifically the fallacies about Abu Hurayra (Allah be pleased with him), and other narrators in general. I followed in this research the critical methodology to repudiate these claims in a manner that I believe it is adequate and not redundant. This research concluded crucial and decisive results exposing these claims.

Keywords: Misconceptions, Narrators, Source of Sunna, Critical review.

مقدمة:

إنّ كثيرًا من البحوث التي تأتينا من دوائر غربية والتي تُعنى بدراسات التراث الإسلاميّ تتّسم في الأغلب الأعم بالتلفيق والتزوير، فهي تدّعي قراءة تراثنا قراءة صحيحة واعية وفق أبعاد الزمان والمكان وتطوّرات العصر، لكنّها في الواقع بعيدة عن روح المنهجية العلمية وعن الهدف الشريف، (... والحقيقة لا بد من بيان الفساد المنهجي لهذه الدراسات التلفيقية، رغم ما يبدو عليها في الظاهر من رصانة ومنهجية، لأنها في حقيقتها لا تملك من المنهج إلا صورته وشكليته وخداعه لا أصوله وجوهره)[1].

وإن من أهم القضايا التي اشتغل بها الفكر الغربي- وأخص بالذكر الاستشراق- من تراثنا "رواة الأحاديث النبوية" باعتبارهم المدخل الرئيس للمصدر الثاني وهو "السنة"، فاعتنوا بتصنيفهم وتتبع أحوالهم، والحكم عليهم بما يناسب ميولهم الديني والأيديولوجي. ولا شك أنهم لم يخوضوا في كل الرواة، ولكنهم ركزوا على كثير ممن يعدون مدارات للحديث، وأعمدة للرواية، فطعنوا فيهم، ونسبوا إليهم جملة من الشبهات لإسقاطهم من مرتبة الاحتجاج، ويأتي هذا البحث لدراسة بعض ما لفقوه من الشبهات على الرواة، وعلى رأسهم الصحابي أبو هريرة رضي الله عنه، وكذا جملة من الشبهات على عموم الرواة.

مشكلة البحث: كثرت الانتقادات لرواة الحديث النبوي قديما وحديثا، وكثرت معها الردود والإجابات، والذي يرمي إليه هذا البحث يتمحور في سؤال: هل استوفت تلك الردود كل أوجه الجواب أم ما زال هناك قضايا تحتاج إلى مزيد تحرير؟ ويتفرع عن هذا السؤال أسئلة: هل يكفي في الجواب الاعتماد على النصوص النقلية دون العقلية؟ هل لتلك الانتقادات مصداقية من الناحية المعرفية، وما وزنها في ميزان المنهج العلمي؟

أهمية البحث: يكتسي البحث أهمية كبيرة من حيث يعالج قضية مفصلية في التراث الحديثي، وهي الرواة، وهم المدخل المباشر للحديث، فإذا سقطوا سقط، لذا لزم تحرير الحقيقة في شأنهم، ومع كثرة الردود على المنتقدين لهم يبقى الموضوع مفتوحا، وأحسب أن هذا البحث الذي أقدمه يجري ضمن سلسلة الردود، وأرجو أن يكون إضافة للجهود السابقة.

أهداف البحث وأهميته: يمكن إجمال هذا في نقاط:

1- يندرج هذا البحث ضمن الدراسات النقدية، بغرض تصفية جانب من التراث الإسلامي، وهو التراث الحديثي، وبالضبط ما يتعلق بالرواة.

2- ويقصد البحث أيضا إلى بيان الخلل المنهجي لدى المنتقدين للرواة، وكشف الثغرات العلمية والمنهجية.

3- ويهدف ضمنيا- أيضا- إلى إبراز المنهج النقدي عند المحدثين من خلال مناقشات تلك الشبهات المتعددة.

الدراسات السابقة: لا شك أن الدراسات التي اعتنت بالرد على الشبهات الموجهة لرواة الحديث كثيرة، لا سيما ما يتعلق ببعضهم كأبي هريرة رضي الله عنه، لكن الذي تميز به هذا البحث هو أسلوب المعالجة والمناقشة، وطبيعة الردود فيه؛ إذ ليس فيها تكرار لما سبق في أكثرها، فيما أحسب.

منهجية البحث: سلك الباحث المنهج النقدي فيما يورده من القضايا البحثية، يورد الشبهة ويبينها، ثم يناقشها مناقشة علمية.

خطة البحث: رسم البحث الخطة على النحو الآتي:

مدخل: يتضمن بيان مسالك المستشرقين في نقد التراث الإسلامي، وعلاقة الحداثيين بالاستشراق، ثم تاريخ النقد الحديثي وموضوعه.

المبحث الأول: تهمة أبي هريرة رضي الله عنه بالكذب بسبب كثرة مروياته.

المبحث الثاني: رواية أبي هريرة رضي الله عنه عن التابعيّ كعب الأحبار.

المبحث الثالث: الرواة الأعاجم والرواية بالمعنى.

المبحث الرابع: وجود بعض الرواة من المنافقين المندسّين..

تمهيد:

عندما نتحدّث عن الشبهات حول السنّة ومصادرها ورواتها ينصرف الذهن تلقائيًّا إلى التيار الاستشراقيّ ومعه التيار الحداثيّ. والحديث عن الاستشراق حديث طويل، ليس هو المقصود بالبحث، لكن أودّ في هذا التمهيد أن أركّز على بعض القضايا المنهجيّة-بصورة موجزة- والتي أرى أنّها مهمّة، أجعلها مدخلا معرفيا للبحث، وأستهلها بسؤالين:

الأول: هل انتهى الاستشراق بخروج الاستعمار من البلاد العربية والإسلامية؟

الثاني: ما علاقة الحداثيّين بالمستشرقين؟

والجواب أنّ المستشرقين-في الواقع- لم يغادروا مواقعهم، ولم يبتعدوا عن ساحة الصراع الفكري، ولئن رحل كثير منهم ممّن كان يصنع الفكرة كمثل جولدزيهر وشاخت وغيرهما لكن بقي تراثُهُم ينحَتُ منه خَلَفُهُم من المستشرقين وغيرهم، ودخل في الخطّ معهم الحداثيّون- وأخصّ بالذكر العربَ منهم، فوجدوا الفكرة جاهزة، فأعادوا تدويرها بالمنهج نفسه، وأعادوا تفعيل ذلك كله وإحياءه بقوالب جديدة، وبصياغات حديثة، فالاستشراق "الكلاسيكيّ" ربما رحل عن المشهد الثقافيّ والفكريّ في الدراسات الحديثة بالمسمّيات القديمة، لكن برزت هذه التيارات الفكريّة الحديثة - بروحه- بديلة عنه، بل تقتات من مخازنه، وتعبئ من حقائبه، واستصحبت معها ذاك الاستشراق الفيلولوجيّ. (فالواقع أنّ الاستشراق الفيلولوجي ما لبس أكفانه بعد، بل ما زالت كتبه في حقائب الحداثيّين العرب)[2]. ويمكن أن نطلق على هذه المرحلة-أعني المعاصرة- حيث برز فيها التيار الحداثي وقوي نشاطه: "ما بعد الاستشراق".

إنّ أهمّ ما نركّز عليه في هذا السياق بيانُ المنهجيّة التي تعاطاها خصوم التراث الإسلاميّ والسنّة النبويّة- بالتحديد- من المستشرقين ومن قلدهم من الحداثين وغيرهم، للوقوف على الخلفيّات المنهجيّة لطعونهم، فالدارس لما كتبوه وحرّروه عن التراث الإسلاميّ يجدهم قد بنَوْا نقدهم على نظريتين اثنتين: نظرية التوفيد، ونظرية التسييس[3].

1- **نظرية التوفيد**: أي أنّ ما جاء في التراث ومنه الروايات الحديثية إنّما هو وافد أخذه المسلمون عن الحضارات القديمة - اليونان والرومان والفرس..-[4].

2- **نظرية التسييس**: أي أنّ تراث المسلمين إنّما هو منتوج من إملاءات الساسّة والحكام، أو هو من صناعة العلماء مسايرة لولاة أمورهم، ويزعم هؤلاء المستشرقون ومن تبعهم أنّ كمّا كبيرًا من المرويّات في كتب السنّة إنّما كان وراءه أغراض سياسية، ودوافع حزبيّة أو قوميّة أو لأوضاع اجتماعية خاصّة ونحو ذلك[5].

فالعجيب من ثقتهم الزائدة في تقرير أباطيلهم وجعلها حقائق مع أنّها دعاوي عارية عن الدليل والبرهان، ومجانبة لصدقية المنهج العلمي، والأعجب من كلّ هذا مسايرة بعض المفكّرين العرب لهذه الدعاوي والبناء عليها، بل زادوا عليها وتوسعوا، واقرأ مثلا قول الجابري: (ورثت الثقافة العربية الإسلاميّة كل علوم المعقول واللامعقول في الثقافات القديمة)[6]. ومما قاله أيضا: (ليس هناك موروث قديم يمكن عزله عمّا عبرنا عنه بـ "الفكر الدينيّ العربيّ"، والذي نقصد به "الكتاب والسنّة" كما يمكن أن نقرأ داخل مجالهما التداولي، ذلك لأنّ هذا المجال التداولي نفسَه يتحدّد أساسا بـ "الموروث الجاهلي" أي بنوع الثقافة ومستوى الفكر السائدين في مكة والمدينة على عهد النبيّ)[7].

وبعد هذا يمكن تحديد المقصود: وهو أنّ المستشرقين والحداثيين بعدهم إنّما انطلقوا في تعاملهم مع مصادر التشريع والسنّة النبويّة على أنّها من الموروث القديم، فانتزعوا من القرآن مصدريّتَه وقدسيّتَه، وجعلوه نصوصًا كسائر النصوص، وألغوا قدسيّة السنّة، وعدّوها اجتهادات من رواتها، متأثرين بالمحيط الجاهليّ، وبالموروث القديم اليونانيّ والفارسي، أو بانفعالات سياسية ومنطلقات حزبيّة.

أمّا عن علاقةِ الحداثيّين بالمستشرقين، فإنّنا لا نكاد نُخطئ القول بأنّ الحداثيّين إنّما عبّؤوا أوعيتهم من خزانة المستشرقين، فأكثر القضايا التي تعالج التراث الإسلاميّ أخذوه عنهم، والذي يشهد لهذا ما كتبه الحداثيّون العرب كمثل "أركون" الذي وقف– متباكيًا– داعيا كتّاب العرب والمسلمين للإفادة من تراث المستشرقين، يقول: (حتّام يستطيع المسلمون أن يستمروا في تجاهل الأبحاث الأكثر خصوبة وتجديدًا من الناحية الاستكشافية المعرفية؟ قصدت بالطبع أبحاث العلماء الغربيّين الذين يدعونهم بـ "المستشرقين"، أقول ذلك وأنا أفكر بأبحاث "نولدكه" و"جوزيف شاخت" و"ج. هـ. أ جوينبول" عن الحديث النبوي، وغيرهم كثير، كلهم متجاهَلُون تماما من قبل المسلمين، أو يهاجمون من قبل الفكر الإسلاميّ المعاصر دون أي تمييز أو تفحّص موضوعي، حتّام يُهمَلون أو يُمرَّرون تحت ستار من الصمت، أو يحذفون كليا من الساحة الثقافية العربية أو الإسلامية؟ هل يمكن أن يستمر هذا الوضع إلى أبد الآبدين؟ ولمصلحة من؟)[8].

فما أجرأ "أركون" وما أقبح فكرته حين يدعو المسلمين للانخراط في منظومة فكر المستشرقين التي صنعت فكره وثقافته، والذي يقول: (... كما أنّنا جميعا - يقصد الكتّاب المغاربة: محمد طالبي، وهشام جعيط، ومحمد عابد الجابري، ومحمد قبلي، وعبد الله العروي- مدينون للجامعة الفرنسيّة بتكويننا العلميّ ومواقعنا الابستمولوجية المختلفة والمتشابهة في آن واحد..)[9].

لقد كان هؤلاء الكتّاب والمفكّرون الحلقة الملفقة والقنطرة الرابطة بين تياري الاستشراق والحداثة.

إنّ هؤلاء الحداثيّين الغربيّين- ومن تبعهم من الحداثيّين العرب- ينطلقون من مشروع فكريّ كبير في تغريب المجتمعات المسلمة عبر نافذة الحداثة، وما يكتبونه صريح في هذا لا يخفونه، فنقرأ مثلا- من تراثهم- ما كتبه الفيلسوف الفرنسيّ إرنست رينان Ernest Renan (1823-1892)[10]: (إنّ الشرط الضروريّ الوحيد في عصرنا الحاضر، لنشر الحضارة الأوروبيّة هو تحطيم العنصر الساميّ، تحطيم القوة الثيوقراطية للإسلام، وبالتالي تحطيم الإسلام نفسه، ثم حرب لا تتوقف، ولن تتوقف هذه الحرب إلا فقط حينما يموت آخر ولد من ذرية إسماعيل بؤسًا، أو أن يدفع الإرهاب إلى أعماق الصحراء)[11].

إنّ الحداثة باختصار كما يراها هؤلاء الكُتّاب (تعني الإبداع الذي هو نقيض الاتباع، والعقل الذي هو نقيض النقل) على حدّ تعبير جابر عصفور[12].

إنّنا لا نخطئ القول إذا قلنا بأن الكتّاب العرب المتأثّرين بالحداثة الغربيّة بأبعادها الإلحاديّة والعلمانيّة أكثرهم ماركسيون وعلمانيّون ونصارى وملاحدة، ما يجعلنا نتعجّب من المقلّدين لهم من الباحثين والكتّاب المسلمين لا سيما المنتسبين إلى علوم الشريعة، كيف يُمكن أن يتأثّروا بفكرٍ كفكر حسن حنفيّ مثلا، أو فكر أركون أو غيرهم؟ إذ لا قيمة لما قدّموه في ميزان المعرفة فضلا عن ميزان الشرع، فماذا قدّموا للإسلام والمسلمين سوى الطعون بلا حلول، وسوى الانتقادات بلا مشاريع، وسوى الهدم بلا بناء، والقارئ المنصف المتجرّد يدرك هذا بلا مشقّة.

وقبل الاسترسال في بيان بعض مشروعهم المتعلق برواية الحديث ورواته، يحسن أن أعرض جملة من النقاط كالمدخل لذلك.

1- تاريخ النقد وموضوعه عند المحدّثين

وهذه نقطة مركزيّة في منهج النقد عند المحدّثين تحتاج إلى بيان، حرصتُ عليها لما لها من علاقة بالجهل الذي اكتنف الدراسات الاستشراقية والحداثية بمناهج المحدّثين النقاد وقيمة أحكامهم النقديّة. والحديث فيها محصور في نقطتين: الأولى: متى بدأ النقد الحديثي؟ الثانية: ما موضوع النقد عند المحدّثين؟

منهج النقد عند المحدّثين منهج مبتكر، مؤسّس على قواعد منضبطة عقلانيّة، والمنصف المتجرد لا بد أن يحكم بدقته ونزاهته، ويقر بصدقية أصحابه وأمانتهم، ويمكن التدليل على هذا ببعض الأدلة الواقعية التي لا يخالف فيها باحث نزيه، وأسوق أمرين اثنين على سبيل التمثيل.

1.1- تزامن النقد مع الرواية[13]، ولم يتأخّر عنها، وهذا من الخصائص التي اختصّ بها أهل الحديث، بخلاف الطوائف الأخرى من اليهود والنصارى، فإنّ النقد للتاريخ عندهم بما في ذلك تراثهم الديني جاء متأخّرا؛ فالنقد عند النصارى- مثلا- بدأ في القرن الثامن عشر الميلادي[(14)]، وبهذا يُعلم ضعف منهجهم النقدي ومخرجاته، وأنّ منهجهم غير صالح لتخليص الصواب من الخطأ، وتمييز الحقّ من الباطل، وبهذا يُعلم أيضا سلامة منهج المحدّثين في تمييز الأخبار والآثار، وبه نُثبت تقدّمَ المسلمين في نقد التراث، وتفوَقَهم في صيانة العلوم وصياغة المناهج وصناعة المعرفة. بل إنّ السُّنّةَ قد سجّلت شواهد في ممارسة النبيّ صلى الله عليه وسلم للنقد، وبعدَهُ انتشر، وكلّما بَعُدَ الناسُ عن معين النبوة زاد النقد لازدياد دواعيه.

فالمحدّثون مارسوا نقد مروياتهم بأنفسهم، فلم يكن هناك ما يدعو إلى استيراد مناهج الآخرين لتسليطه على التراث الحديثي، فإنّ ما قرره المحدّثون النقّاد من القواعد النقديّة كاف لصيانة هذا التراث من الدخيل، وتصفيته بتمييز المقبول من الموضوع المرذول والضعيف والمعلول.

1. 2– وما ينبغي تسجيله في هذا السياق أيضا– وهو أمر في غاية الأهمية– ويلزم التأكيد عليه هو أنّ النقد عند المحدّثين إنّما كان موضوعه ما صنعوا هم بأنفسهم، وما شهدوه، وغالب ذلك حصل في زمان الرواية حين كانت تروى الأحاديث بأسانيدها؛ فالرواة نقد بعضهم بعضًا زمن الرواية لا بعدها كما هو حال مناهج النقد الأخرى. (فعلى عكس المحدّثين كان حال جميع أصحاب الدراسات النقديّة التاريخيّة في القديم والحديث؛ فإنّهم اشتغلوا بنقد أحداث وروايات وتواريخ لم يسهموا في بنائها، وعامّتهم لم يعايشها، بل جاؤوا بعدها بزمن كاف لإنقاص الأدوات الوثائق الضرورية التي تمكّن النقد الدقيق من محاكمة التاريخ...)[15]. ولذا وجدنا في أدبيّات المحدّثين قِيمًا معرفيّة، وقواعدَ منهجيّةً أسّسوها لبناء صرح الحديث بناءً صحيحًا متماسكًا لا يتزعزع، فإنّهم كانوا يأخذون عن أهل الحفظ والصدق حتى ولو رمي ببدعة – إذا كان صادقا لا يكذب مع توفّر شرط الضبط–، وهذا حقّ وواقع في أحكامهم النقديّة، ولم يكونوا يحابون أحدًا، ولم يجاروا أحدًا في غلطه في الرواية ولو كان أمير المؤمنين في الحديث، وهذا كاف في بيان اعتدال أهل الحديث ونزاهة مذهبهم وبراءة منهجهم.

والسؤال المفترض: لو أنّ المحدّثين لم يصنّفوا الأحاديث إلى صحيح وضعيف ومعلول وموضوع، كيف سيكون موقف هؤلاء الخصوم، وكيف يكون ردّهم؟ إنّ تصنيف المحدّثين الأحاديثَ بحسب القبول والردّ دليلٌ على أمانتهم وصدق منهجهم، فلو افترضنا أنّ التراث الحديثيّ كلّه ليس فيه إلّا الأحاديث الصحيحة لكانت التهمة ألصق والريبة أقوى، لكن الأمر على خلاف ذلك، وبمنهج المحدّثين تمّ غربلة الأصيل من الدخيل وتميزت الأحاديث المقبولة من المردودة، فعندما قالوا– مثلا– هذا حديثٌ ضعيف، فهو ضعيفٌ عندهم، ولو كان صحيحًا لصحّحوه، وعندما قالوا هذا حديث صحيحٌ فهو صحيح، ولو كان مردودا لردّوه... وهكذا لم يكن لديهم مشكلة ولم يستعملوا تلك الانتقائية كما انتهجها المستشرقون، ولم تكن أحكامهم مزاجية، ومن يدرس مناهجهم بحيادية يقف على هذه الحقيقة.

وبعد هذا التمهيد أنتقل إلى بيان بعض الشبهات حول رواة الحديث، إذ جعلوا ذلك هو المدخل المنطقي– في زعمهم– لإبطال المرويات وإسقاطها، وعملي في هذا أن أذكر الشبهة ثم

أنقدها بعبارة مختصرة غير مخلّة إن شاء الله. وقدمت الدراسة بالحديث عن بعض الشبهات الموجهة إلى راوية الإسلام أبي هريرة رضي الله عنه، ثم عن بعض الشبهات العامة عن عموم الرواة، أخترت بعضها لأهميتها، ولم أستوعب لطبيعة البحث، إذ لا مجال في التوسع فيه.

فقد سعى المستشرقون وعلى إثرهم الحداثيون في عملية التشويه للتراث الحديثي - ابتداء- إلى إقصاء شهود الوحي، وهم الصحابة، وهم ملازمو النصوص الشرعية -كتابا وسنة- في بيئتها، ثم تشويه سائر النقلة بعدهم، فنجدهم قد ركزوا على ثلاث ركائز: "أبو هريرة " و"الزهريّ" و"البخاريّ". وليس تخفى الغاية من هذا التركيز على هؤلاء، فأبو هريرة راوية الإسلام الأول، والزهريّ جامع السنّة الأول في زمانه، والبخاريّ محرّر صحيح الحديث. [فأبو هريرة روى، والزهريّ جمع، والبخاريّ صحّح].

وأريد في هذه المقالة الموجزة أن أخص الصحابي أبا هريرة رضي الله عنه بالحديث دون مَن ذكر من الرواة - الزهري والبخاري-، خشية الطول، ثم الحديث بعده عن الشبهات العامة عن عموم الرواة.

المبحث الأول

الشبهة الأولى: تهمة أبي هريرة رضي الله عنه بالكذب

يقولون إنّ أبا هريرة رضي الله عنه روى عن النبيّ صلى الله عليه وسلم في حدود 5374 حديثا – بحسب عد مسند بقي بن مخلد على ما نقل ابن الجوزي، بينما في مسند أحمد هو في حدود 3848، وهذا عدد كبير- زعموا - باعتبار تأخّر إسلامه الذي كان عام خيبر، وقصر مدة صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم. وهذا يدل على كذبه وقلة أمانته، يقول جولدزيهر (Goldziher): (... وتقدر الأحاديث التي تضاف إليه- يعني أبا هريرة رضي الله عنه- بخمسمائة وثلاثة آلاف حديث، ولا ريب أن عددا كبيرا منها قد نحل عليه، ونجد بين الذين رووا عن أبي هريرة كثيرا من أكابر الإسلام، وقد اختلق الناس قصة تبرر اعتقادهم بعصمة ذاكرته عن الوقوع في الخطأ، تلك الذاكرة التي استطاع أن يستوعب بها عددا عظيما من الأحاديث، فقالوا إن

النبي لفّه بيده في برده بسطت بينهما أثناء حديثهما، وبذلك ضمن أبو هريرة لنفسه ذاكرة تحفظ كل ما سمع...)[16]. ويقرر المستشرق هذا التوجه (روبسون J.Robson) بقوله: (... وأسلم أبو هريرة قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بأقل من أربع سنوات، ومع ذلك فإنه أكثر من الحديث عن النبي حتى لقد قدرت الأحاديث التي رواها بخمسمائة وثلاثة آلاف حديث)[17].

والجواب: لا أسلك في طريقة الجواب مسلك العلماء الذين ردوا على هذه الشبهة، ومنهم محمد أبو شهبة ومصطفى السباعي وغيرهما، فإنهم ركزوا في الرد – غالبا- على ذكر الأدلة النقلية على صدق أبي هريرة رضي الله عنه وتميزه بالحفظ لما وهبه الله من الذاكرة بعد دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له بالحفظ وعدم نسيان الحديث، وبما كان عليه من صفاء الذهن الذي امتاز به أهل البادية في ذلك الزمان، فلست أعرج على شيء من ذلك، لأن الخصوم لا يعترفون أصلا بهذه الروايات، وقد سبق نقل موقف "جولدزيهر" آنفا، ومن أجل ذلك سلكت طريقا آخر يعتمد على النظر العقلي والواقعي الموضوعي.

إنّ ذلك الادّعاء مردودٌ، يدلّ على جهل فظيع بأبجديات علم الحديث وتاريخه ومناهج المحدّثين، ذلك أنّ القول بأنّ أبا هريرة رضي الله عنه قد روى عن النبيّ صلى الله عليه وسلم هذا العدد غير صحيح، ولم يقل أحد من أهل الحديث إنّ أبا هريرة رضي الله عنه روى بمعنى سمع هذا العدد من النبيّ صلى الله عليه وسلم، ولا يعرف هذا في كتب الحديث، ولم يدعه أبو هريرة رضي الله عنه نفسه، وأجهل من هذا من ذهب إلى التشكيك بقوله: كيف ينفرد أبو هريرة رضي الله عنه دون بقية الصحابة – ومنهم الكبار- بسماع هذا العدد الكبير من النبيّ صلى الله عليه وسلم؟

والحقّ أن هناك فرقًا بين قولنا: "رُوي" وبين "سمع"، فالصحيح أن يقال: رُويَ عن أبي هريرة رضي الله عنه أزيد من 5000 حديث، هكذا أدقّ وأضبط، وكان ينبغي أن تُحال هذه المسألة على مخبر للبحث لكشف ما سمعه وما لم يسمعه من جملة هاته الخمسة آلاف وزيادة، وكذا ما سمعه بواسطة، وما سمعه بلا واسطة، وما سمعه وحده وما شاركه فيه غيره، وقد قام بعض الباحثين بهذه الدراسة وخرجوا بنتيجة، وهي أنّ أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه أقسام: قسم ضعيف، وقسم معلول، وقسم موضوع، وقسم حسن بنوعيه، وقسم صحيح، وعدد آخر رواه أبو هريرة

رضي الله عنه بالواسطة وعدد شاركه فيه الصحابة، فلم يبق مما رواه بلا واسطة إلا القليل من الحديث بالنسبة لما ذكر من العدد الأول، ولو ذهبنا نقسم هذا العدد على ثلاث سنوات ونيف مما أقامها أبو هريرة رضي الله عنه مع النبيّ صلى الله عليه وسلم لقلنا: ما أقل ما روى أبو هريرة رضي الله عنه.

وفي دراسة للأستاذ محمد ضياء الرحمن الأعظمي- وهي رسالة الماجستير[18]- بعنوان: «أبو هريرة في ضوء مروياته بشواهدها وحال انفرادها» خلص إلى أن عدد الأحاديث الصحيحة عن أبي هريرة رضي الله عنه لا تتجاوز مائتين وعشرين حديثًا.

قلت: وربما يزيد العدد بعد توّفر وسائل البحث العلمي أكثر من وقت إعداد الأستاذ الأعظمي رسالته، وفي كلّ الأحوال لو أضفنا إلى ذلك العدد ضِعفه ما كان العدد كثيرًا، فكان من المفروض على هؤلاء الطاعنين أن يسألوا أهل الحديث كم حديثًا صحّ عن أبي هريرة رضي الله عنه عند المحدثين، حتى لا يقعوا في هذه "الورطة" العلميّة الساذجة.

ولمزيد بيان وفائدة أسوق شهادة من قام بدراسة أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه وتتبّعها في كتب الرواية وخرج بنتيجة مذهلة، فقد نشرت [صحيفة الشرق الأوسط في عددها 9816 بتاريخ 13 أكتوبر 2005] مقالا للسيد محمد عبده يماني، جاء فيه: (وعندما قمت بنفسي بالتحقق من هذه المسألة بواسطة فريق مختص في الحاسب الآلي ظهرت لنا حقائق مهمّة عن روايات أبي هريرة رضي الله عنه، فعندما تتبعنا رواياته وجدنا أن هناك ما يزيد عن ثمانمائة صحابي وتابعي رووا عنه الحديث وكلهم ثقات، لكن القضية الاساسية التي أفادتنا عند استخدام الحاسب الآلي هي أنه عندما أدخلت هذه الاحاديث المروية في كتب الحديث الستة، وجدنا أن أحاديث ابي هريرة رضي الله عنه بلغت 5374، ثم وجدنا بعد الدراسة بواسطة الكومبيوتر أن المكرر منها هو 4074 وعلى هذا يبقى العدد غير المكرر 1300 وهذا العدد تتبّعناه فوجدنا أن العديد من الصحابة قد رووا نفس هذه الأحاديث من غير طريق أبي هريرة رضي الله عنه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وبعد أن قمنا بحذف الأحاديث التي رويت من غير طريق أبي هريرة رضي الله عنه في كتب الصحاح الستة وجدنا أن ما انفرد به أبو هريرة رضي الله عنه ولم يروه أي صحابي آخر هو أقل من

عشرة أحاديث... ثم شاء الله أن نطور العمل في أحاديث أبي هريرة فانتقلنا من الكتب الستة إلى الكتب التسعة، وقد لاحظنا أن الأحاديث في الكتب التسعة المنسوبة إلى أبي هريرة هي 8960 حديثا، منها 8510 بسند متصل و450 حديثا بسند منقطع .وبعد التدقيق انتهينا إلى أن الأحاديث التي رواها أبو هريرة في كل هذه الكتب التسعة بعد حذف المكرر هي 1475حديثا، وقد اشترك في روايتها معه عدد من الصحابة. وعندما حذفت الأحاديث التي رويت عن طريق صحابة آخرين وصلنا إلى حقيقة مهمة وهي أن ما أتى به أبو هريرة مع المكررات في كتب الحديث التسعة هي 253 حديثا، ثم إن الأحاديث التي انفرد بها أبو هريرة بدون تكرار ولم يروها أحد غيره في الكتب التسعة هي 42 حديثا).

ثم لو سلّمنا جدلا أنّ العدد الذي رواه هو 5374 حديثًا، وذهبنا نقسّم هذا العدد على عدد الأيام التي عاشها أبو هريرة رضي الله عنه مع النبيّ صلى الله عليه وسلم، وهي في حدود 1460 يومًا، لخرج العدد الذي سمعه كل يوم لا يزيد على أربعة أحاديث، ومع حذف المكرر يكون العدد أقل، وليس هذا بالكثير لا سيما إذا علمنا أنّ أكثر هذه الأحاديث قليلة الألفاظ، وعندما نقول إن أبا هريرة أكثر الصحابة رواية فهذا بالنسبة لغيره من الصحابة. ثم يقال: ولمَ لا تتعجبون ممن يحفظ القرآن بكل قراءاته، مع أوجه الأداء المختلفة؟ وما أكثرهم في العالم الإسلامي، أم أن هذا الأمر واقع مشاهد لا يمكن تجاهله؟ فإذا أمكن حفظ كل هذا في هذا الزمان مع كثرة شواغله ومشاكله، فكيف تستبعدون أن يحفظ الصحابي ذلك العدد من الأحاديث؟ لا سيما في تلك البيئة الخصبة بلا مشاكل أو عوائق؟.

ملاحظة 1: ما ذكرتُهُ من الاستدلال على بطلان هذه الدعوى من الواقع والعقل، وتركتُ الأدلّة النقليّة الدالّة على اختصاص أبي هريرة رضي الله عنه بالرواية والحفظ؛ لأنّ الخصوم لا يقبلون الدليل النقلي.

ملاحظة 2: هذا العدد الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه إنّما حصل لتفرّغه للرواية، ولم يشغله الصفق بالأسواق ولا تخصّص آخر له كالتفسير والفتوى ونحو ذلك، أعني كان تفرّغه تامّا للحديث، وهذا الذي صرّح به هو بنفسه، قال–رضي الله عنه–: (إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر

الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله الموعد، كنت رجلا مسكينا، أخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ملء بطني، وكان المهاجرون يشغلهم الصفق بالأسواق وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من يبسط ثوبه فلن ينسى شيئا سمعه مني"، فبسطت ثوبي حتى قضى حديثه، ثم ضممته إلي، فما نسيت شيئا سمعته منه)[19].

والسؤال الذي يطرح في هذا السياق لكشف أغراض هؤلاء: لماذا لم يعترضوا على روايات ابن عمر وقد مات النبيّ صلى الله عليه وسلم وهو صبي، وروي عنه حوالي 2630، وكذا أنس بن مالك روي عنه حوالى 2286، وكذا عائشة روي عنها 2210...؟ فما يقال عن أبي هريرة رضي الله عنه يقال عن البقية– وحاشاهم مما يرموهم به–، ولكن ظنوا أنّ بإسقاط أبي هريرة رضي الله عنه تسقط السنّة، وهيهات وهيهات لما يتصوّرون.

المبحث الثاني

شبهة: رواية أبي هريرة رضي الله عنه عن التابعيّ كعب الأحبار

وهو كعب بن ماتع أبو إسحاق، تابعيّ، كان يهوديًّا ثم أسلم في عهد أبي بكر، وقيل في عهد عمر بن الخطاب، روى عن عمر وعائشة وروى عنه ابن عباس وأبو هريرة وابن الزبير وعطاء بن أبي رباح وسعيد بن المسيب... وكان عالما، قال فيه معاوية بن صالح: "... أن كان عنده لعلم كالثمار وإن كنّا فيه لمفرطين" خرج إلى الشام، فسكن حمص، وتوفي بها.. في خلافة عثمان رضي الله عنه[20]، وقال الذهبي عنه في تذكرة الحفّاظ: من أوعية العلم. وقال في سير أعلام النبلاء: (... جالس أصحاب محمَد صلّى اللّه عليه وسلّم فكان يحدِّثهم عن الكتبِ الإسرائِيليّة، ويحفظ عجائب، ويأخذ السّنن عن الصحابة، وكان حسن الإسلام، متين الدّيانة، من نبلاء العُلَمَاءِ)[21]. وقال ابن حجر في التقريب: ثقة[22].

والتهمة الموجّهة لأبي هريرة هي: كيف يروي عن رجل يحدّث بالإسرائيليات، وقد أدخل في رواياته أخبارا عن أهل الكتاب، فلم تتميّز عند الصحابة فروى منها أبو هريرة وجعلها من حديث النبيّ صلى الله عليه وسلم. قال أبو رية: (... قد رووا عن كعب الأحبار اليهودي الذي أظهر

الإسلام خداعا وطوى قلبه على يهوديته، ويبدو أن أبا هريرة كان اكثر الصحابة انخداعا به وثقة فيه... ومما يدلك على أن هذا الحبر الداهية قد طوى أبا هريرة تحت جناحه حتى جعله يردد كلام هذا الكاهن بالنص، ويجعله حديثا مرفوعا إلى النبي)[23].

فهذه دعوى- كالتي سبقت- تحتاج إلى دليل، ثم ما أقل أدب هذا "الكاتب" حين يقول إن صحابيا كمثل أبي هريرة يطويه كعب الأحبار تحت جناحه، فيملي عليه ما يحلو له من الإسرائيليات فيصدقه فيرويها عن النبي صلى الله عليه وسلم، فهلا ذكر من ذلك شيئا صحيحا في كتب السنة؟ أم يتلقف بعض المرويات السقيمة دون نظر أو تمحيص؟ ورحم الله المعلمي في رده حيث قال: (إننا نتحدى أبا رية أن يجمع عشر حكايات مختلفة، يثبت أن أبا هريرة رواها عن كعب)[24].

والذي يردّ هذا الزعم هو معرفة طريقة رواية أبي هريرة رضي الله عنه عن كعب رحمه الله، فهناك رواية مفصّلة في كيفية الرواية في مجلس أبي هريرة رضي الله عنه، فعن بسر بن سعيد قال: (اتقوا الله وتحفظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة رضي الله عنه فيحدّث عن رسول الله، ويحدّثُنا عن كعب، ثم يقوم، فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب ويجعل حديث كعب عن رسول الله)[25]. فهذا الكلام شاهد على أنّ أبا هريرة رضي الله عنه كانت له منهجيّة في عقد مجالسه وفي طريقة الرواية، فلم يكن يخلط بين حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلام كعب الأحبار، وإنّما كان يفصل بين حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلام كعب، فالآفة من بعض السامعين الذين كانوا يُقلبون المتون بجعل كلام كعب من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومثل هذا كان يحصل مع الرواة حين إسماع الحديث، فربما التبس على بعض السامعين فيُدخل كلام الشيخ في حديث النبيّ صلى الله عليه وسلم وهو ما يسمى بالإدراج، وهو مبحث من مباحث الحديث المعلول كما هو معلوم. وبهذا تبرأ ذمّة أبي هريرة رضي الله عنه رضي الله عنه. قال المعلمي: (إنما يقع مثل هذا ممن يحضر المجلس من أعضاء الضبط من لا عناية له بالعلم، ومثل هؤلاء لا يوثقهم الأئمة، ولا يحتجون بأخبارهم، ولا بد أن ينتبهوا لغلطهم وعلى كل حال فلا ذنب لأبي هريرة في هذا، ولم يزل أهل العلم يذكر احدهم في مجلسه شيئا من الحديث،

ويذكر عنه مفصولا عنه ما هو من كلام بعض أهل العلم او غيرهم، وما هو من كلام نفسه، والحكاية نفسها تدل على أن أبا هريرة كان يبين، وإنما يقع الغلط لبعض الحاضرين)[26].

ثم ما يمنع أن يروي الصحابيّ عن كعب الأحبار؟ بل عن بني إسرائيل لما عُلم من إذنِ النبيّ صلى الله عليه وسلم في ذلك، كما ثبت من قوله: "وحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"[27]، وقيّد ذلك بعدم تصديقهم أو تكذيبهم كما جاء في الحديث: "إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم.." [28]. فكيف يجيز أبو هريرة رضي الله عنه لنفسه أن يروي شيئا من التوراة عن كعب فينسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم[(29)]؟ وهو الراوي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"، أفيسمح لنفسه بعد ذلك أن ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله؟

توجيه: إذا ثبت أنّ أبا هريرة وابنَ عباس وابنَ عمر وسعيدَ بنَ المسيّب ومالكَ بن أنس وغيرهم قد نقلوا عنه، وثبت ثناء بعض الصحابة على علمه، وهم أعلم به من غيرهم، فهذا دليل على تصديقهم له، ولو كان كذّابًا أو مدسوسًا ما خفي أمره، - ولئن خفي على الواحد، فإنه لا يخفى على المجموع، ولما سكتوا عنه وهو يمشي ويحدّث بين ظهراني الصحابة، وكان منهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وإلّا قلنا إنّهم غاشّون للدين، متواطئون على هدمه، وحاشاهم. ودعك من اتهام الأستاذ محمد رشيد رضا له بالكذب والزندقة والدسّ، حتى سمّاه: "كعب الأحبار الإسرائليّ"[30]، فكان يرى (أنّ قدماء رجال الجرح والتعديل اغترّوا بهما وعدّلوهما- يعني كعبًا ووهبَ بنَ منبه-. فكيف لو تبيّن له - يعني ابن تيمية- ما تبيّن لنا من كذب كعب ووهب وعزوهما إلى التوراة وغيره من كتب الرسل ما ليس فيها شيء منه، ولا حومت حوله؟ !)[31].

وقال أيضا — السيّد رضا-: (وقد حقّقنا من قبل أنّ كعب الأحبار من زنادقة اليهود الذين أظهروا الإسلام والعبادة لتقبل أقوالهم في الدين، وتحمل على الرواية عن أنبياء بني إسرائيل، وقد راجت دسيسته حتى انخدع به بعض الصحابة ورووا عنه، وصاروا يتناقلون قوله بدون إسناده إليه حتى ظنّ بعض التابعين ومن بعدهم أنها مما سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم)[32].

فما أعظم هذه الكلمة!! وما أخطرها في حقّ من زكّاه المحدّثون وقبلوه – كما ذكر السيد رضا، وما أقبح أن يقال: «انخدع به بعض الصحابة، ثمّ ظنّ بعض التابعين ومن بعدهم أنّ ما يرويه هو من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم»، وما أفسد أن يقال: «إن قدماء رجال الجرح والتعديل اغترّوا بهما وعدّلوهما» – يعني كعبا ووهب بن منبه–، فحبذا لو بيّنوا هذه الأحاديث التي انخدع بها الصحابة، ورويت عنهم في الصحاح ومصادر السنّة المعتمدة، إنّها دعاوي ليس لها خطم ولا أزمّة.

فسبحان الله! كيف تبيّن السيّد رشيد رضا كذب كعب الأحبار ووهب بن منبه، ولم يتبيّنه الإمام ابن تيمية، كما في تعقيبه عليه: "فكيف لو تبيّن له– يعني ابن تيمية– ما تبيّن لنا من كذب كعب ووهب... "، بل كيف تبيّن له كذبه ولم يتبيّنه أئمّة النقد الحديثيّ وعلماء الجرح والتعديل؟ بل لم يتبيّنه من روى عنه من الصحابة؟!. بل كيف فات ذلك عمر بن الخطاب الذي أمّره على بعض من كان معه قادمين من الشام محرمين، كما روى ذلك الإمام مالك قال: حدّثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أنّ كعب الأحبار أقبل من الشام في ركب محرمين، حتى إذا كانوا ببعض الطريق وجدوا لحم صيد فأفتاهم كعب بأكله، فلما قدموا على عمر بن الخطاب ذكروا ذلك له، فقال: من أفتاكم بهذا؟ فقالوا: كعب. قال: فإنّي أمّرته عليكم حتى ترجعوا)[33].

المبحث الثالث

شبهة: وجود الرواة الأعاجم أدوا الرواية بالمعنى

ما معنى الرواية بالمعنى؟

قد يظنّ بعض الناس أنّ الروايةَ بالمعنى إنّما هي تغييرُ جميع ألفاظ النبيّ صلى الله عليه وسلم بألفاظ الراوي المرادفة لها، والحقّ أنّ هذا يحتاج إلى ضبط، فليس المراد من الرواية بالمعنى تغيير كلّ كلمات الحديث بمرادفاتها– كما هو الواقع الحديثي–، ولا أحسب يوجد حديث استبدلت جميع ألفاظه بألفاظ الراوي، فإن وجد، فإنّ ذلك يصير كالشرح للحديث، وإنّما الرواية بالمعنى– كما

يشهد الواقع- تغييرٌ يحصل في الكلمة والكلمتين وربما تزيد قليلًا، حتّى الأحاديث الطويلة نسبيّا، فإنّنا نرى التغيير يحصل في بعض الكلمات، وتبقى ألفاظ الرواية تامّة.

ثمّ إنّ الرواية بالمعنى في زمن الصحابة تجري في الأحاديث الفعليّة أكثر، وبقلّة منها في الأحاديث القوليّة، أمّا الفعليّة فهذا أمر طبيعيّ، فكلّ راو يحكي ما بلغه بصرُهُ وما أحاط به، بل يتعذّر على الناس وصف أمر بعبارة متّحدة، ويبقى القسم الآخر، وهو الأحاديث القوليّة فهذا الذي فيه البحث والنظر[34].

وقد زعم المستشرقون ومن تبعهم أنّ في رواة الصحيحين وغيرهما رواة أعاجم، وهؤلاء الأعاجم لا ريب أنّهم قد رووا بالمعنى، فحرّفوا الأحاديث.

والجواب: لا يخفى على الدارس أنّ أهل الحديث قد شدّدوا في الرواية بالمعنى، واشترطوا في الراوي معرفة اللغة، وقد نصّوا على أنه يشترط فيمن يروي بالمعنى- مع العدالة والضبط- أن يكون عالما بما يحيل المعاني[35]، بل شدّدوا في الأمر بتعلّمها وحرصوا على ذلك. قال الخطيب البغداديّ: (فينبغي للمحدّث أن يتّقي اللحن في روايته للعلة التي ذكرناها، ولن يقدر على ذلك إلا بعد دراسة النحو ومطالعة علم العربية)[36].

وإنّ منهم من كان يشرط على من يروي عنه أن يكون عارفًا باللغة، ومن ذلك ما روى الخليليّ في الإرشاد عن العباس بن المغيرة بن عبد الرحمن عن أبيه قال: (جاء عبد العزيز الدراوردي في جماعة إلى أبي ليعرضوا عليه كتابًا، فقرأ لهم الدراوردي، وكان رديء اللسان يلحن لحنا قبيحا، فقال أبي: ويحك يا دراوردي، أنت كنت إلى إصلاح لسانك قبل النظر في هذا الشأن أحوج منك إلى غير ذلك)[37].

واستعظم الأئمّة المحدِّثون اللحنَ في الحديث واستهجنوه جدّا، ومن ذلك ما جاء عن أبي الموفق، قال: (كنت عند أبي شيبة وعنده رقبة، وكان يلحن لحنًا شديدا، فقال رقبة: لو كان لحنُك من الذنوب كان من العظائم)، وفي رواية أخرى: (لو كان لحنك من الذنوب لكان من الكبائر)[38].

ومنهم من منع أن يروى عنه باللحن، ومن ذلك ما روي عن حماد بن سلمة– فيما رواه عنه عفان بن مسلم– قال لإنسان: (إنْ لحنت في حديثي فقد كذبت عليّ، فإني لا ألحن)[39].. وروى الرامهرمزي نحو هذا عن الحسن بن عليّ الحلواني، قال: (ما وجدتم في كتابي عن عفان لحنا فعرّبوه، فإن عفان كان لا يلحن. وقال لنا عفان: ما وجدتم في كتابي عن حماد بن سلمة لحنا فعرّبوه فإنّ حمّادًا كان لا يلحن، وقال حماد: ما وجدتم في كتابي عن قتادة لحنا فعرّبوه، فإنّ قتادة كان لا يلحن)[40].

وقد وجدنا الحافظ العراقي نبه إلى خطورة اللحن والتحريف في الحديث في ألفيته:

وَلْيَحْذَرِ اللَّحَّانَ وَالْمُصَحِّفَا عَلَى حَدِيْثِهِ بِأَنْ يُحَرِّفَا
فَيَدْخُلاَ فِي قَوْلِهِ: مَنْ كَذَبَا[41] فَحَقّ النَّحْوُ عَلَى مَنْ طَلَبَا

أمر آخر في سياق الجواب، نقول لهم: إنّ ما ادّعيتموه من وجود أعاجم رووا أحاديث ملحونة بسبب الرواية بالمعنى، يلزمكم أن تسمّوهم، ثم تثبتوا أنّهم رووا بالمعنى فأخطأوا في روايتهم، وسكت عنهم المحدّثون النقاد؟ على حد القاعدة: "إن كنت مدعيا فالدليل، وإن كنت ناقلا فالصحة"، فليزمهم الجواب عن أربعة قضايا:

الأولى: تعيين الراوي الأعجمي في السند صاحب الرواية بالمعنى، من هو؟

الثانية: إثبات أنه روى ذلك الحديث بالمعنى، كيف عرف أنه أداه بالمعنى؟

الثالثة: إثبات خطئه في الرواية بالمعنى[42].

الرابعة: إثبات إقرار الأئمّة النقّاد عن ذلك الخطأ وسكوتهم عنه.

ثم ما نؤكد عليه هو: أنّ المحدثين لم يفوّتوا أخطاء الرواة اللغوية من تصحيف ولحن وما خالف وجه الإعراب، فهناك أحاديث حكم عليها الأئمّة المحدّثون بالردّ للحن الواقع فيها، وأعلّوها من جهة اللغة، ولي في ذلك بحث منشور.

وإذا نظرنا في رجال الصحيحين لوجدنا عددًا كثيرًا من المشهورين بمعرفة النحو واللّغة بل من أعلامها، وأشاد من ترجم لهم بمعرفتهم واختصاصهم في ذلك، وقد خرّجتهم في مقالة بعنوان: "الرواة الثقات من أهل النحو واللغة من رجال الشيخين"، وأذكر منهم على سبيل التمثيل: النضر بن شميل، والليث بن سعد، والحسن بن محمد الزعفراني، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان، وأبو عمر الشيباني، وعيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وعبد الله بن طاوس بن كيسان، ومحمد بن عبد الرحمن بن عبيد القرشي، ويحيى بن أبي إسحاق الحضرمي، ويحيى بن يعمر البصري، وشيبان بن عبد الرحمن التميمي، وهارون بن موسى الأزدي... وغيرهم. وهؤلاء -كما نرى- معدودون في أئمة النحو واللغة بل من أعلامهما. ومن هنا نقطع بأنّ اللحن لم يكن أمرًا متفشّيا في الرواة كما يزعم بعض الكتاب والباحثين، بل لا يكاد يوجد في أمّهات المصادر، لا سيما الموطأ ومسند أحمد، وصحيح البخاري وصحيح مسلم؛ فإنّ الذين تدور عليهم الرواية عامّة من أهل الإتقان للغة والنحو، عارفين بما يحيل المعاني، ولا يلتفت إلى بعض اللحن من بعض الرواة، ولم يكن ذلك سمة بارزة في الحديث، وقد أقام النقّاد هذه الأحاديث ببيان صوابها، والحمد لله ربّ العالمين.

وبعد هذا يقال إنّ ما يثيره بعضهم من شبهة اللحن المحرِّف لمعاني الحديث بسبب الرواة الأعاجم ليس بمرضيّ، فليس في الصحيحين أعجميّ يصدق فيه هذا. ثم هل ينافي كون الراوي أعجميّا معرفته للغة والنحو؟ وما أكثر النحاة وأهل اللغة ممن صنّف وأتقن وليسوا بعرب، كسيبويه، وابن جني، وأبي علي الفارسي، وابن فارس، والزمخشري، وابن معطي... في خلق كثير.

ثم ما جواب هؤلاء عن وجود أعاجم من الشعراء؟ وكيف جعلوهم حجة في النحو، وقعدوا القواعد من شعرهم؟ يضاف إلى هذا أن زمن رواية الحديث- حيث كان يتلقى بالأسانيد- كان في قرون لم يتفش فيها غير الفصيح، بل يعز فيها المرذول والقبيح. يقول الدكتور تمام حسن: (أنَّ هؤلاء الأعاجم لم يكونوا يروون الأحاديث في عالم غير فصيح، أي إنَّ هؤلاء المحدثين من الأعاجم كانوا يروون ما معهم من أحاديث في وسط فصيح، ولم نسمع أنَّ الأحاديث خالفت القواعد أكثر ممَّا خالفها الشعر العربي المشتمل على الضرائر والرخص، وعلى الرغم من ذلك نرى النحاة

يقيمون نحوهم على الشعر وهو لغة خاصة غير النثر، ويتركون الأحاديث وهي أقل مخالفة لقواعدهم من الشعر..)[43].

دفع شبهة: ذكر الإمام السيوطيّ – في شرح حديث ابن عمر فيما يلبس المحرم، وفيه: "لا يلبس القمص ولا العمائم ولا السراويل ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين فيلبس خفين... الحديث»[44]–. قال– رحمه الله – في قوله صلى الله عليه وسلم: «إلا أحد»: (فيه استعمال "أحد" في الإثبات، وهو غير جائز، وهو من تصرف الرواة الأعاجم، وفي رواية: «وليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين، فإن لم يجد نعلين... إلى آخره»[45].

والحديث رواه مالك بهذا اللفظ "إلا أحد" عن نافع عن ابن عمر، ورواه عن مالك عبد الله بن مسلمة، وإسماعيل بن أبي أويس، وقتيبة بن سعيد، ويحي بن يحيى الليثي، والشافعي في الأم، وأحمد بن أبي بكر عند ابن حبان، وعبد الله بن وهب عند البيهقيّ، وأحمد بن يونس عند أبي نعيم في المستخرج على صحيح مسلم، وعبد الأعلى عند أبي يعلى. وتابع مالكا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عند أحمد.

ودعوى أنّ هذا اللفظ من تصرّف الأعاجم تحتاج إلى دليل، ذلك أنّ كلّ من رواه عن مالك ليسوا بأعاجم، ومالك ومن بعده عرب كما لا يخفى، ثم قد توبع مالك فيه، فمن من الأعاجم رواه فتصرف فيه؟

وقد جاء في الصحيحين[46] مثال غير هذا، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: "ولا أقول: إن أحدا أفضل من يونس بن متى عليه والسلام". وقد ناقش الإمام ابن مالك – صاحب الألفية المشهورة– هذه المسألة، وأبان عن صواب استعمال "أحد" في الإثبات – عند هذا اللفظ من الحديث–، قال – رحمه الله–: (ومن إيقاع "أحد" في الإيجاب المؤول بالنفي قول الفرزدق:

ولو سئلت عني نوار وأهلها ⁂ أذا أحد لم تنطق الشفتان

فأوقع "أحدا" قبل النفي، لأنه بعده بالتأويل، كأنه قال: إذا لم ينطق منهم أحد)[47].

المبحث الرابع

شبهة: وجود بعض الرواة من المنافقين المندسّين

وهذه واحدة من الشبهات المثارة، والتي تلقّفتها بعض الدراسات المعاصرة، لا سيما عند الشيعة الإمامية، وإنّ الذي يستحضر عقله للنظر المتجرّد والمتفحّص في الرواة من الصحابة والتابعين سيُدرك هشاشة هذه الشبهة وتهافتها، وكان ينبغي على من طرح هذه الشبهة أن يميّز لنا بعض هؤلاء المنافقين الرواة ويسمّيهم، ويقول كيف عرفهم هو، والنبيّ صلى الله عليه وسلم لم يعرفهم إلا من طريق الوحي؟ ثم لم يُطلعهم على أصحابه إلّا ما كان مع حذيفة بن اليمان، والمعنى أنّكم إذا زعمتم أنّ في رواة الصحيحين أو غيرهما صحابة "منافقون"، طالبناكم بذكر أسمائهم، وإثبات نفاقهم، وبيان أحاديثهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نقول إنّ دعوى وجود منافقين من الصحابة رواة للحديث، أو من بعدهم، إنّما هو طعن في الوحي نفسه، ومناقضة له، لأنّ الله قد تكفّل بحفظه، فهل ترى يحفظ الله القرآن ولا يحفظ بيانه، وهو السنّة؟ والتي أمرنا باتباعها، وأنّها بيان للقرآن، فكيف يُعقل زوال البيان وبقاء المبيَّن؟

ثم إنّ الله بيّن أنّه سيعذّب هؤلاء المنافقين- ممن حول المدينة من الأعراب وممن كان بالمدينة- مرّتين في الدنيا ثم يردّون إلى عذاب عظيم في الآخرة، قال تعالى: ﴿وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مُنَٰفِقُونَ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعۡلَمُهُمۡ نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيۡنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٖ﴾ . [التوبة: 101]. فإذا كان هذا حالهم مع الله، أفيسمح لهم أو لبعضهم بالرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيدسّ عليه، ولا يكشفه؟ وقد علم أنه سبحانه قد كشف أعمالهم وأسرارهم وصفاتهم في آيات كثيرة، أفيسكت عن كذبهم ودسهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم؟

أمّا أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والأنصار فقد برّأهم الله من هذا النفاق في قوله عز وجل: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ وَمِمَّنۡ

حَولَكُم مِّنَ ٱلأَعرَابِ مُنَٰفِقُونَ وَمِن أَهلِ ٱلمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعلَمُهُم نَحنُ نَعلَمُهُم سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَينِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾. [التوبة: 100-101].

فقد عطف ذكر المنافقين من الأعراب ومن بعض أهل المدينة على ذكر المهاجرين والأنصار ومن اتّبعهم بإحسان- وقد أثنى عليهم الثناء الجميل ووعدهم بالجنّة والرضوان- ما يدلّ على أنّ هؤلاء الصحابة لم يكن فيهم منافقون. صحيح أنّنا لا ننكر وجود منافقين في صفوف المسلمين آنذاك، بل أُدرجوا في مسمى الأصحاب كما في قصة عبد الله ابن أبي: وفيها قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه: "دعه، لا يتحدث الناس إن محمّدا يقتل أصحابه"[48]، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرفهم بأعيانهم عن طريق الوحي، والقرآن الكريم قد بين أخبارهم وصفاتهم. ولا ننكر -كذلك- أنّ هناك من الصحابة من ارتدّ عن الإسلام، وأهل الحديث قد بيّنوا أسماءهم وأخبارهم ولم يُخفوها، لكن هل يوجد منافق أو مرتدّ يروي الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وسكت الوحي عنه، ولم يتبيّن المسلمون حاله؟ وهذا الذي نطالب مدّعيه بإثباته وهيهات.

وفي صحيح البخاريّ من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه- صاحب سرّ رسول الله صلى الله عليه وسلم- قال: (ما بقي من أصحاب هذه الآية[49] إلا ثلاثة، ولا من المنافقين إلا أربعة. فقال أعرابي: إنّكم أصحاب محمد صلى الله عليه و سلم تُخبروننا، فلا ندري، فما بال هؤلاء الذين يبقرون بيوتنا ويسرقون أعلاقنا؟ قال: أولئك الفسّاق، أجل لم يبق منهم إلا أربعة؛ أحدهم شيخ كبير لو شرب الماء البارد لما وجد برده)[50]. وفي رواية عند ابن أبي شيبة، قال حذيفة رضي الله عنه: "ما بقي من المنافقين إلا أربعة، أحدهم شيخ كبير لا يجد برد الماء من الكبر"، قال: فقال له رجل: "فمن هؤلاء الذين ينقبون بيوتنا ويسرقون علائقنا؟، قال: ويحك، أولئك الفساق)[51].

وهذا الأثر قد فرّق بين الكفّار والمنافقين والفسّاق، وهو يدلّ على قلّة عدد المنافقين الموجودين بين ظهراني الصحابة، وقد عرفهم حذيفة بأعيانهم، بل انكشف أمرهم عند عامة الصحابة، لا سيما بعد غزوة تبوك حيث تبين للعلن نفاقهم بتخلفهم عن الغزوة، وهذه الآية من سورة التوبة،

وهي من أواخر ما نزل القرآن، بعد غزوة تبوك. ويدلّ- أيضا- على أنّ حذيفة كان يعرفهم بأعيانهم وإلّا لما عدّهم أربعة، وحدّد أحدهم بوصفه. وهذا كعب بن مالك رضي الله عنه يحكي يوم ابتلي بالتخلف عن الغزاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم: (... فكنت إذا خرجت في الناس بعد خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم فطفت فيهم، أحزنني أني لا أرى إلا رجلا مغموصا عليه النفاق، أو رجلا ممن عذر الله من الضعفاء)[52]، فذكر هؤلاء المتخلفين المنافقين لاشتهار أمرهم، وذكر معهم من تخلف من الضعفاء، وميز بينهم. قال العلامة المعلمي اليماني: (وفي هذا بيان أن المنافقين قد كانوا معروفين في الجملة قبل تبوك، ثم تأكد ذلك بتخلفه لغير عذر وعدم توبتهم، ثم نزلت سورة براءة فقشقشتهم)[53].

أما ما ورد في صحيح مسلم وغيره، من إثبات وجود منافقين في الصحابة كما في حديث حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "في أصحابي اثنا عشر منافقا، فيهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط، ثمانية منهم تكفيهم الدبيلة وأربعة.." لم أحفظ- القائل الراوي- ما قال شعبة فيهم الحديث"[54].

والجواب: ليس في الحديث ما يدل على وجود اتباع للنبي صلى الله عليه وسلم يوصفون من المنافقين ويقال عنهم صحابة بالمعنى الاصطلاحي، إذ لا يجتمعان، والدليل في هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يقل من أصحابي اثنا عشر منافقا بل قال "في أصحابي"، وهناك فرق بين العبارتين، هذا من وجه، ومن وجه ثان وردت رواية مبينة لهذا المعنى وهي قوله صلى الله عليه وسلم: "إن في أمتي اثني عشر منافقا لا يدخلون الجنة ... الحديث"[55]، فتبين أن المقصود بالأصحاب في الرواية ما هو في الظاهر لا حقيقة الصحبة بالمعنى الاصطلاحي؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرف المنافقين، فكيف يشرفهم بمسمى الصحبة ويثبت لهم فضلها ويقبل بهم في اتباعه الذين شرفهم الله بذكر أوصافهم الطيبة؟ أيمكن أن يكون الرجل منافقا كافرا وهو صحابي؟ كيف يتصور هذا؟ قال الإمام النووي: (أما قوله صلى الله عليه وسلم "في أصحابي" فمعناه الذين يُنسبون إلى صحبتي كما قال في الرواية الثانية: «في أمتي")[56]، فلا يفرح الطاعنون بهذا الحديث لأنه لا يخدم غرضهم.

ثم إن تحديد النبي صلى الله عليه وسلم لعددهم باثني عشر دليل على العلم بهم وبأشخاصهم، وما يؤكد ذلك خبر حذيفة الذي سبق، وفيه: "ما بقي من المنافقين إلا أربعة، أحدهم شيخ كبير لا يجد برد الماء من الكبر"، فهل ثبت ان أحدا من هؤلاء روى حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم أو نقل شيئا من الدين، وخفي على الصحابة؟

وبهذا يتبين أن دعوى وجود منافقين في الصحابة الرواة لا أساس لها علمي أو تاريخي.

الخاتمة

في آخر هذا البحث، يمكن تسجيل بعض النتائج العلمية والمنهجية على النحو الآتي:

1- من خلال هذه الدراسة تبين أن الدراسات الاستشراقية والحداثية ومن تبعهم في مباحث الحديث ورواته ضعيفة من الناحية المعرفية والمنهجية؛ إذ لم يسلكوا في غالبها الأمانة العلمية، بل لم تتمكن من إخفاء الأغراض الحقيقية فيها.

2- وقفنا البحث على أن الشبهات الموجهة لرواة الحديث غير مؤسسة على أدلّة علمية وحجج عقلية.

3- أن الطعون الموجهة إلى أبي هريرة رضي الله عنه إنما هي دعاوي غير صحيحة، بل مغرضة لهدم السنة باعتباره راوية الإسلام وأكثر الصحابة رواية للحديث.

4- تبين أن الطعن في الراوي كعب الأحبار بدعوى بقائه على يهوديته ونفاقه في إسلامه غير صحيحة، وغير مبنية على حجج علمية، بل هي تهم باطلة.

5- كشف البحث على خطأ منهجي في التعاطي مع الأخبار من غير تمحيص، وذلك في تكذيب أبي هريرة رضي الله عنه في رواية عدد كثير من الأحاديث مع قصر مدة صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم، وقد فند البحث هذه التهمة.

6- أكد البحث على براءة الصحابة من النفاق والكذب على النبي صلى الله عليه وسلم.

7- وأثبت أن الرواة الأعاجم في المصادر المعتمدة في الحديث- وإن لم يكونوا عربا- لم يكونوا جاهلين بالعربية، وما ثبت من خطأ من بعضهم في أدائه- من جهة الرواية بالمعنى- فهو نادر تولى أهل الحديث أنفسهم بيانه، ولم يخف عليه ذلك.

8- وقفنا البحث كذلك على أن منهج المحدثين في الرواية دقيق ومتفوق على سائر المناهج في ميدان النقد، مع الأمانة في كل ذلك، فقد نقدوا ما صنعوا هم بأنفسهم وهم أعرف الناس به، بخلاف غيرهم نقدوا ما صنع غيرهم.

فهرس المصادر والمراجع

1- إبراهيم السكران، التأويل الحداثي للتراث، التقنيات والاستمدادات، مركز تفكر للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، 1436هـ/2015م.

2- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، أبو بكر، المصنف، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1409هـ.

3- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى 1406هـ/1986م.

4- ابن حجر، أحمد بن علي، العسقلاني، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الطبعة الأولى، 1326هـ.

5- أبو داود، السنن، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

6- أجناس جولدزيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الأولى، 1946.

7- أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1421هـ /2001م

8- أحمد نور سيف، عناية المحدثين بتوثيق المرويات وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، 1407هـ/1987م.

9- البخاريّ، محمد بن إسماعيل، التّاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.

10- البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، دار طوق النجاة، مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، محمد زهير بن ناصر الناصر. الطبعة الأولى 1422هـ.

11- جابر عصفور، إسلام النفط والحداثة ضمن ندوة "الإسلام والحداثة". دار الساقي، لندن 1990م.

12- الجابري، محمد عابد، تكوين العقل العربي، ا مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة السابعة، 1998م.

13- الجابري، نحن والتراث، المركز الثقافي العربي، الطبعة السادسة، 1993.

14- جورج بوش- الجد- 1796-1859، محمّد مؤسّس الامبراطوريّة الإسلاميّة، ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ. طبعة: دار المريخ، الرياض، الطبعة الثالثة، 2005م.

15- جون كسِلمان ورونالد ويثروب، النّقد الحديث للعهد الجديد إلى حدود القرن التّاسع عشر، ترجمة: د. عزالدين عناية. منشور على موقع: أنفاس نت، من أجل الثقافة والإنسان 21 إيار (ماي) 2009.

16- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد أبو ريدة، مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة، 1957م.

17- الخطيب البغدادي. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. تحقيق محمود الطحان. مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ.

18- الخليلي، خليل بن عبد الله، أبو يعلى، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.

19- الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء. تحقيق شعيب الأرناؤوط، وآخرين. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1405هـ/1985م.

20- الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1404هـ.

21- رودي بارت، الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية، ترجمة مصطفى ماهر، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011م.

22- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، تحقيق محمد محمد تامر، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الأولى، 1421هـ/2000م.

23- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، التوشيح شرح الجامع الصحيح، مكتبة الرشد. الرياض مع شركة الرياض للنشر والتوزيع. تحقيق رضوان جامع رضوان. الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م.

24- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك. دار الفكر.

25- الشافعيّ، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، 1358هـ/1940م.

26- عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت الطبعة الثالثة، 1993م.

27- عبد الرحمن بن نويفع فالح السلمي، المنهج النقدي عند المحدثين وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية. مركز نماء للبحوث والدراسات. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى، 2014.

28- عياض بن موسى اليحصبي، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، والمكتبة العتيقة، القاهرة، وتونس، الطبعة الأولى 1379هـ/1970م.

29- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله إلى العربية: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، د.ت.

30- مالك، الموطأ برواية محمد بن الحسن، تحقيق تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق. الطبعة الأولى 1413هـ/1991م.

31- محمد أركون. قضايا في نقد العقل الديني. كيف نفهم الإسلام اليوم، دار الطليعة. بيروت.

32- محمد بن خير الإشبيليّ، فهرست ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنّفة في ضروب العلم وأنواع المعارف. مؤسسة الخانجي، القاهرة ، 1382هـ/1963م.

33- محمد رشيد رضا. تفسير المنار. طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1990م.

34- محمد ضياء الأعظمي، أبو هريرة في ضوء مروياته بشواهدها وحال انفرادها. ماجستير نوقشت في 1972 بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز. السعودية.

35- مرغليوث، دراسات عن المؤرخين العرب، ترجمة حسين نصار، دار الثقافة، بيروت.

36- مسلم بن الحجاج، التمييز، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المربع، السعودية، الطبعة الثالثة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، 1410هـ.

37- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة. عالم الكتب بيروت. 1402هـ/1982م.

38- موجز دائرة المعارف الاسلامية، مركز الشارقة للإبداع الفكري الشارقة، إصدار 3، الطبعة الأولى، 1418هـ1998م.

المراجع الجنبية:

39- Ernest Renan , Mélange d'histoire et de voyages, La librairie nouvelle, Paris 1878.

الهوامش:

[1]- طه جابر العلواني، إصلاح الفكر الإسلامي بين القدرات والعقبات، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، الطبعة الأولى، 1412هـ/ 1991م، ص 72.

[2]- إبراهيم السكران، التأويل الحداثي للتراث، التقنيات والاستمدادات. مركز تفكر للبحوث والدراسات. الطبعة الأولى، 1436هـ/2015م، ص 352.

[3]- مصطلح "التوفيد والتسييس" اقتبسته عن إبراهيم السكران في كتابه: "التأويل الحداثي للتراث، التقنيات والاستمدادات".

[4]- نماذج من نصوص نظرية التوفيد: نقرأ في تاريخ الشعوب الإسلاميّة لبروكلمان: (كان محمّد- صلى الله عليه وسلم- وأصحابه يصلّون مرتين في اليوم في مكة، أو ثلاث مرات في المدينة كاليهود، ثم جعلت الطقوس المتأخّرة المتأثّرة بالفرس عدد الصلوات في اليوم خمسًا). [الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد أبو ريدة، مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة، 1957م، 369/1]. وقال جولدزيهر Ignaz Golgziher: (هناك جمل أخذت من العهد القديم والجديد، وأقوال للربانيين أو مأخوذة من الأناجيل الموضوعة، وتعاليم من الفلسفة اليونانية وأقوال من حِكم الفرس والهنود، كل ذلك أخذ مكانه في الإسلام عن طريق "الحديث"). [العقيدة والشريعة في الإسلام، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الأولى، 1946، ص42].

[5]- نماذج من نظرية التسييس: نقرأ كذلك قول جولدزيهر: (ولا نستطيع أن نعزو الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة وحدها، بل هناك أحاديث عليها طابع القدم، وهذه إمّا قالها الرسول [صلى الله عليه وسلم] أو هي من عمل رجال الإسلام القدامى... فالحقّ أنّ كل فكرة، وكل حزب، وكلّ صاحب مذهب يستطيع دعم رأيه بهذا الشكل، وأنّ المخالف له في الرأي يسلك أيضًا هذا الطريق؛ ومن ذلك لا يوجد في دائرة العبادات أو العقائد أو القوانين الفقهية أو السياسية مذهب أو مدرسة لا تعزز رأيها بحديث أو بجملة من الأحاديث، ظاهرها لا تشوبه أي شائبة). [العقيدة والشريعة في الإسلام، جولدزيهر. ص41]. ولو رُحنا نستقرئ نصوصهم في هذا المعنى لجمعنا منها مجلّدا كبيرا، وليس هو الغرض في هذه المقالة. وبهذا ندرك أنّ المنطلقات الأساسيّة في العمليّة "الهدميّة" للسنّة النبويّة ومصادرها مبنيّة على هاتين الدعامتين: "التوفيد" و"التسييس".

[6]- الجابري، محمد عابد، نحن والتراث، المركز الثقافي العربي، الطبعة السادسة، 1993، ص304.

[7]- الجابري، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة السابعة، 1998م، ص 141.

[8]- أركون، قضايا في نقد العقل الديني، كيف نفهم الإسلام اليوم، دار الطليعة. بيروت. ص54.

[9]- المرجع نفسه ص56.

[10]- انظر: عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين. ص 311...

[11]- انظر: إبراهيم السكران، التأويل الحداثي للتراث: التقنيات والاستمدادات، ص21. وأصل النصّ باللغة الفرنسية:
« A l'heure qu'il est, la condition essentielle pour que la civilisation européenne se répande, c'est la destruction de la chose sémitique par excellence, la destruction du pouvoir théocratique de l'Islamisme; car l'Islamisme ne peut exister que comme religion officielle; quand on le réduira à l'état de religion libre et individuelle, il périra [...] Là est la guerre éternelle, la guerre qui ne cessera que quand le dernier fils d'Ismaël sera mort de misère ou aura été relégué par la terreur au fond du désert». Mélange d'histoire et de voyages. Ernest Renan, P2, La librairie nouvelle, Paris 1878

[12]- إسلام النفط والحداثة، جابر عصفور ضمن ندوة "الإسلام والحداثة"، دار الساقي، لندن 1990م. ص177.

[13]- بدأ النقد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد أثر عنه صلى الله عليه وسلم صور من النقد، وأكثره كان متوجها إلى الألفاظ والمعاني لا إلى الأشخاص، إلا ما ندر، وفي مناسبات معدودة، ومن أمثلة نقد النبي صلى الله عليه وسلم للرواية، اعتراضه على رواية الصحابي للحديث بحضرته حين أخطأ فيه، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم قد علمه إياه، فروى الشيخان من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا أتيت مضجعك، فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن... وفيه: "اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت، فإن مت من ليلتك، فأنت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به". قال: فرددتها على النبي صلى الله عليه وسلم، فلما بلغت: "اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، قلت: ورسولك، قال: "لا، ونبيك الذي أرسلت"، فهذا مثال من أمثلة نقد المتن مارسه النبي صلى الله عليه وسلم، ويمكن عده دليلا وتأصيلا لعلم النقد. وكذلك فعل الصحابة من بعده، فإنه بعد موته صلى الله عليه وسلم، كثرت الرواية، لاحتياج الناس إليها، فنقدوا الروايات من أوجه متعددة، منها نقد من جهة سوء فهم للحديث مع ندرته، ومنها ما كان من جهة فوات الضبط للحديث ووقوع السهو فيه، ومنها ما كان من جهة طريقة عرض الحديث وهو نادر، أعني كيفية أداء الحديث، وكل هذه الأوجه وردت فيها روايات صحيحة، لا يسع المقام لسردها. ويكفي أن نثبت هذه المعالم في نقد الصحابة للروايات. أما في أواخر عصر الصحابة وأوائل زمن التابعين فتوسع النقد، وتعدى الرواية إلى الرواة، وذلك بعد الفتنة، وإن كان النقد من جهة التجريح للرواة قليل بالنسبة للتعديل لقرب العهد بالنبي صلى الله عليه وسلم، ولم يفشو الكذب والفساد فيهم، لكن غلب الاحتياط في الرواية وزاد الاهتمام بمعرفة أحوال الرواة، ومن ذلك ما صح من حديث مجاهد قال: (جاء بشير العدوي إلى ابن عباس، جعل يحدث ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه فقال: يا ابن عباس، ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله صلى عليه وسلم ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف). [مقدمة صحيح مسلم 13/1]. وبُشَير العدوي وإن كان ثقة. -كما في تهذيب التهذيب 471/1- 472، لكن فاته ذكر إسناد ما يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو سبب إنكار ابن عباس رضي الله له، وقد سجل لنا الإمام محمد بن سيرين شهادته في ذلك -كما في مقدمة صحيح مسلم- بقوله: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم؛ ينظر إلى

أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم). وفي عصر أتباع التابعين وبعدهم زاد الاشتغال بالنقد وانتشر أكثر، وفي زمانهم كانت منطلقات التقعيد لعلم الجرح والتعديل وعلم علم العلل... ولقد كان أكثر الاهتمام في هذا العصر متوجها إلى الرواة ومعرفة أحوالهم وكيفية آدائهم، فكانت (العناية منصبة على نقلة الآثار، والبحث عن أحوالهم والتفتيش في مروياتهم بعد جمعها ومعارضتها وفحصها، وأثمرت هذه الغربلة تمييز الرجال ومعرفة الثقة والصدوق، ومن يحتمل عنه، ومن لا يكتب عنه. وكانت مروياتهم إحدى العوامل المهمة في معرفة درجتهم من الضبط والإتقان أو الخلل والنسيان أو التساهل وعدم الدقة والاهتمام. وصنف هؤلاء الرواة بذلك في مراتب ودرجات، ووضعوا في دواوين..).[أحمد نور سيف، عناية المحدثين بتوثيق المرويات وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، 1407هـ/1987م، ص8، 9]

14- (كان الرّاهب والخطيب الفرنسي ر.سيمون (1638-1712م) أوّل من طبّق المنهج النّقدي على العهد الجديد في الأجزاء الثلاثة من مؤلّفه: "التاريخ النّقدي" (1689-1692م). وبناء على أعماله، أعّد ج. د. ميكاليس المقدّمة التاريخية والنّقدية الحقيقية الأولى للعهد الجديد). [النّقد الحديث للعهد الجديد إلى حدود القرن التّاسع عشر-جون كسِلمان وروناالد ويثروب- ترجمة: د. عزالدين عناية. منشور على موقع: أنفاس نت، من أجل الثقافة والإنسان 21 إيار (ماي) 2009]. وقال المستشرق "مرغليوث": (نلاحظ مناهج معينة ابتكرها المؤرخون العرب لضمان الصحّة في تسجيل الأحداث، أحدها: تأريخها بالسنَة والشهر بل باليوم ويصرح- بكل Buckle – مؤرخ الحضارة أنّ ذلك العمل لم يحدث في أوروبا قبل 1597م ونجده متطورًا عند الطبري من بين مؤرخي العرب» [دراسات عن المؤرخين العرب، مرغليوث، ترجمة حسين نصار، دار الثقافة، بيروت، ص 29].

15- عبد الرحمن بن نويفع فالح السلمي، المنهج النقدي عند المحدثين وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية، مركز نماء للبحوث والدراسات. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى، 2014، ص116.

16- دائرة المعارف الإسلامية، 418/1، مادة: أبو هريرة، دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة محمد ثابت الفندي وأحمد الشنتناوي، وآخرون، إصدار1.

17- موجز دائرة المعارف الإسلامية، إصدار 3. 428/1-430، مادة: أبو هريرة. ، مركز الشارقة للإبداع الفكري الشارقة، إصدار 3، الطبعة الأولى، 1418هـ/1998م

18- نوقشت في 1972 بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز. السعودية.

19- متفق عليه، أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الحجة على من قال: إن أحكام النبي صلى الله عليه وسلم كانت ظاهرة، وما كان يغيب بعضهم من مشاهد النبي صلى الله عليه وسلم وأمور الإسلام، 108/9. ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أبي هريرة رضي الله عنه، 1939/4.

20- انظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ، 438/8.

21- سير أعلام النبلاء. الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وآخرين. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1405هـ/1985م، 489/3،

22- تقريب التهذيب. ابن حجر 461/2، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى 1986/1406م، تحقيق محمد عوامة.

23- أضواء على السنة النبوية، محمود أبو رية، ص180، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة.

24- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية ومكتبتها، وعالم الكتب، بيروت، 1406هـ/1986م. ص180

[25]– مسلم في التمييز ص175، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المربع، السعودية، الطبعة الثالثة، 1410هـ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي.

[26]– الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ص163.

[27]– البخاري. كتاب أحاديث الأنبياء. باب ما ذكر عن بني إسرائيل، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ، 170/4.

[28]– أبو داود، سليمان بن الأشعث، كتاب العلم. باب رواية حديث أهل الكتاب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت. 355/3. ح 3646. وأحمد، المسند 460/28، ح 17225، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1421هـ/ 2001م. وأصل الحديث، قال أبو هريرة رضي الله عنه: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة ثم يفسرونها بالعربية، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم".

[29]– لكن قد يقال إنّ الإمام البخاريّ انتقد حديث التّربة– الذي أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم قال: «خلق الله التّربة يوم السّبت... الحديث»– [صحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السّلام 2149/4.]، فقال –البخاريّ–: (وقال بعضهم: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن كعب، وهو أصحّ). [التّاريخ الكبير، البخاريّ في ترجمة أيوب بن خالدّ بن أبي أيوب الأنصاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، 413/1]، فهذا الانتقاد عليه ملاحظات ونظر من أربعة أوجه: الأوّل: أنّ علي بن المدينيّ أعلّ هذا الحديث، لكن ذلك من جهة إسناده لا من جهة نسبته لكعب الأحبار، وهذا يخالف حكم الإمام البخاريّ. الثاني: قول الإمام البخاريّ: (وقال بعضهم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن كعب وهو أصحّ)، مشكلٌ من جهة أنّ هذه الرواية يغلب الظن بأنها غير محفوظة في مصادر الحديث، لا الكتب الستّة ولا غيرها، فإنّي بحثتُ ولم أجد هذه الرواية–، فتبقى كالدعوى التي تحتاج إلى تأكيد، والله أعلم. الثالث: أنّ في سياق الحديث ما يدلّ على أنّ أبا هريرة رضي الله عنه سمعه مباشرة من النبيّ صلى الله عليه وسلم من غير واسطة فقال: "أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي"، وهذا عند مسلم، والنسائيّ، وأحمد، وابن أبي حاتم الرازي في التفسير، وابن جرير الطبري في التفسير، والبزار، وابن خزيمة، والطبراني، وأبي يعلى... والمعنى أنّ الإمام مسلمًا لم يتفرّد بهذا الحديث دون سائر الحفّاظ. الرابع: أنّ مذهب كعب الأحبار– بل أهل الكتاب– يخالف هذا الذي نسب إليه، ذلك أنّهم يرون أنّ ابتداء الخلق كان يوم الأحد، قال العلّامة عبد الرحمن المعلميّ: (ويدلّ على ضعفها أنّ المحفوظ عن كعب وعبد الله بن سلام ووهب بن منبّه ومن يأخذ عنهم، أنّ ابتداء الخلق كان يوم الأحد، وهو قول أهل الكتاب المذكور في كتبهم وعليه بنوا قولهم في السبت). [الأنوار الكاشفة، ص 189]. قلت: وقد رجعت إلى نصّ التوراة، ووجدت في الأصحاح الأول من سفر التكوين ذكر مراحل الخلق وهي في ستة أيام، ثم في الصحاح الثاني نقرأ: (... فأكملت السموات والأرض وكلّ جندها، وفرغ الله في اليوم السابع من عمله الذي عمل، فاستراح في اليوم السابع من جميع عمله الذي عمل، وبارك الله اليوم السابع وقدّسه؛ لأنّه فيه استراح من جميع عمله الذي عمل الله خالقا). فهذا نص التوراة، ويبقى من أين أخذ كعب أن ذلك تم في سبعة أيام؟ فأنت ترى – بعد هذا– أنّ المسألة غير متّفق عليها، لا سيما أنّ جماعة من المحدّثين فسرّوا الحديث بما لا يتعارض مع القرآن، منهم المناوي وغيره، فالمسألة آلت إلى الخلاف على مستوى الدلالة والفهم. وأن تعليلها غير مقطوع به. ثم يقال: لو سلّمنا– جدلا– أنّ حديث التربة من كلام كعب، وأنّ أبا هريرة رواه عنه، وأخطأ بعض الرواة عنه فرفعه، فكم حديثًا غير هذا الحديث رواه عنه ثمّ روي عنه مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم؟ وأين نصوص الأئمة النقاد في بيانها؟

استطراد: ما لفت انتباهي هو حرص خصوم السنّة على ردّ مثل هذا الحديث، واستغلال كلام الأئمّة البخاريّ ومن بعده ممن أعلّه، كيف جاز لهم أن يقبلوا قول البخاري مع أنّه بلا إسناد، وهو خبر واحد، وهو بشر يصيب ويخطئ، وبالمقابل لا يقبلون حديثه الذي يرويه بالسند الصحيح المتّصل من غير شذوذ ولا علة بدعوى أنّه بشر اجتهد فلا يلزمنا اجتهاده؟ وهذا هو منهج الانتقاء الذي درجوا عليه في تعاملهم مع الحديث ورواته وأئمّته.

[30]- تفسير المنار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1990م، 40/9.

[31]- تفسير المنار 9/1-10

[32]- مجلة المنار، تحت عنوان: أسئلة من تونس، رجب 1346هـ/يناير 1921م، 747/28

[33]- الموطأ برواية محمد بن الحسن. باب: باب الحلال يذبح الصيد أو يصيده: هل يأكل المحرم منه أم لا؟، تحقيق تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق. الطبعة: الأولى 1413هـ/1991م، 298/2.

[34]- ويلحق بالرواية بالمعنى التقديم والأخير في ألفاظ الحديث، وليس هذا من حقيقة الرواية بالمعنى؛ لأنّ الألفاظ لم تتغير، ولكن حصل فيها التقديم والتأخير، ولذا قلنا هذا ملحق بالرواية بالمعنى من جهة أن الحديث روي بلفظ من الألفاظ، ثم جاءت روايات أخرى بالتقديم والتأخير، ما يدلّ على تصرّف حصل في الصياغة لا في التغيير والتبديل، وكذلك يلحق بالرواية بالمعنى اختصار الحديث، ذلك أن الحديث قد يأتي مطوّلا ويختصره أحد الرواة، فهذا تصرّف في أصل اللفظ، مع أنّه لم يغيّر في الألفاظ بل التزمها، لكن لم يرو الحديث بطوله وهو أمر مرخّص فيه عند أئمّة الحديث كالبخاريّ وغيره، لكن بشرط عدم الاخلال بالمعنى فيه.

[35]- قال الإمام الشافعي: (.. منها أن يكون مَن حدَّثَ به ثِقَةً في دينه، معروفًا بالصِّدق في حديثه، عاقلا لِمَا يُحَدِّثُ به، عالِماً بما يُحيل مَعَانيَ الحديث مِنَ اللفظ، وأن يكون ممن يُؤدّي الحديث بحروفه كما سَمِعَ، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدَّث على المعنى وهو غيرُ عالمٍ بما يُحِيلُ به معناه: لم يَدْرِ لَعَلَّهُ يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أدَّاه بحروفه فلم يبقَ وجهٌ يُخاف فيه إحالتُهُ الحديثَ...). [الرسالة، الشافعيّ، محمد بن إدريس، تحقيق احمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، 1358هـ/1940م، ص: 370-371.

[36]- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. الخطيب البغدادي. تحقيق محمود الطحان 24/2. مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ.

[37]- الخليلي، خليل بن عبد الله، أبو يعلى، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1409، 302/1.

[38]- الجامع لأخلاق الراوي 29/2

[39]- المصدر نفسه.

[40]- الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1404هـ، ص525

[41]- والعبارة مقتبسة من كلام الإمام الأصمعي، عبد الملك بن قريب رحمه الله: (إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار لأنه لم يكن يلحن فمهما

رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه). (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، والمكتبة العتيقة، القاهرة، وتونس، الطبعة الأولى 1379هـ/1970م، ص 184.

[42]- وسيأتي مثال لحديث أدعى فيه الإمام السيوطي أن في بعض ألفاظه لحنا من جهة اللغة، وهو صحيح في واقع الأمر، فليس كل ما يقال فيه لحن أو تحريف يكون كذلك، وقد ألف جمال الدين ابن مالك – صاحب الألفية في النحو- كتابا جليلا في توضيح ما يوهم اللحن أو ما يشكل في أحاديث الجامع الصحيح للبخاري، سماه: "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح". وهو من نفائس الكتب في هذا الباب.

[43]- الأصول، "دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب- النحو، فقه اللغة، البلاغة-" ص 94، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ/2000م

[44]- البخاري. كتاب الحج باب ما يلبس المحرم من الثياب. وفي كتاب اللباس. باب البرانس. ومسلم. في كتاب الحج. باب: ما يباح للمحرم بحج أو عمرة وما لا يباح وبيان تحريم الطيب عليه.. والموطأ. كتاب الحج. باب: باب ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام.

[45]- السيوطي، التوشيح شرح الجامع الصحيح، مكتبة الرشد. الرياض مع شركة الرياض للنشر والتوزيع. تحقيق رضوان جامع رضوان. الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م، 1230/3.

[46]- البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى:{وإن يونس لمن المرسلين}، [الصافات: 139]، 159/4. ومسلم في كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى صلى الله عليه وسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

[47]- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، جمال الدين، (ت: 672هـ)، تحقيق طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، 1413هـ، ص272

[48]- متفق عليه، البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيهِم أَستَغفَرتَ لَهُم أَم لَم تَستَغفِر لَهُم لَن يَغفِرَ ٱللَّهُ لَهُم إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهدِي ٱلقَومَ ٱلفَٰسِقِينَ﴾ [المنافقون: 6]، ومسلم في كتاب البر والصلة والآدب، باب نصر الأخ ظالما أو مظلوما.

[49]- يعني قوله تعالى من سورة التوبة: ﴿ فَقَٰتِلُواْ أئمّة الكفر ﴾.

[50]-كتاب التفسير،باب ﴿ فَقَٰتِلُواْ أئمّة الكفر إنّهم لا أيمان لهم﴾، 65/6

[51]- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد، المصنف، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1409هـ، 481/7.

[52]- متفق عليه، رواه البخاري، كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، وقول الله عز وجل: {وعلى الثلاثة الذين خلفوا} [التوبة: 118]، 3/6. ومسلم، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه. 2120/4.

[53]- الأنوار الكاشفة ص 267.

[54]- مسلم، الصحيح، كتاب التوبة، باب صفات المنافقين واحكامهم 2143/4

[55]- مسلم، الصحيح 2143/4، وأحمد في المسند 181/31

[56]- النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1392، 125/17.